

المقياس: علم النفس المرضي الاجتماعي

التخصص: علم النفس العيادي - ماجستير 2-

الأستاذة: أ.د. فتيحة كركوش

المحاضرة الرابعة: النظام الاجتماعي التقليدي

تمهيد:

تخضع الأسرة إلى منظومة من القيم والمعايير التي تعمل على ضبط سيرها وتحديد طبيعة التنشئة التي تتبناها في حق الأبناء، إلا أن هذه المنظومة ليست ثابتة بحيث تتغير في ظل التغيرات الاجتماعية والسياقات التي تعيشها الأسرة. وبالتالي سيتأثر النظام الاجتماعي بما تعيشه الأسر التي انتقلت من ممتدة إلى نووية وتغيرت من تقليدية إلى مسايرة للعولمة والتمدن.

في ظل هذه الرؤية، نسعى إلى أن نوضح للطالب هذه الحركية التي يعيشها النظام الأسري التقليدي، وكيف أن الكثير من الأدوار الجنسية أخذت طابعا جديدا. إضافة إلى تبيان أن كل تغير يصاحبه إلى حد كبير نوع من المقاومة عند البعض ونوع من المسايرة عند البعض الآخر؛ بل ونوع من التقبل عند بعضهم أيضا.

1. النظام الاجتماعي التقليدي:

ما المجتمع إلا مجموعة من الأفراد ينشأ بينهم تفاعل من خلال أطر ثقافية وحضارية تكون متميزة، وتختلف تلك الثقافة العامة من مجتمع إلى آخر، ومع الأخذ في الاعتبار أن الثقافة الواحدة تضم العديد من الثقافات الفرعية. وأن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم عبثا، بل من خلال أطر ثقافية سابقة تتغير... نجد فريقين إزاء كل تغيير: فريق يميل إلى المحافظة على القديم والدفاع عنه، وفريق آخر يراهن على مسألة التغيير وفق قوانين الكون وأن الظواهر لا توجد في حالة استاتيكية جامدة.

في هذا السياق، عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات مست الكثير من جوانب بنائها ووظائف أفرادها، كما مس التغير الكثير من القيم التي كانت سائدة نتيجة تعرضها لمؤثرات خارجية تشابكت فيها مصادر التأثير: إعلامية، اقتصادية، أمنية، عولمة ثقافية، فالأسرة التي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء وجيل الأبناء) وهي تشمل شخصين بالغين هما الذكر والأنثى اللذان يعرفان

بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، إلا أنهما يقومان بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية وكذلك الضغوط الاجتماعية التي تفرض على أبنائها طاعة هذه القواعد والمعايير.

2. الأسرة:

سنقف عند **المكانة والدور** الذين هما محل التنشئة الأسرية وعلى طبيعتهما في المجتمع الجزائري. -**وظيفة الأسرة:** تعليم للأدوار الجنسية أم للأدوار الاجتماعية، بما أن الأسرة هي المحضن الأول الذي يتشرب منه الطفل أول المبادئ و يتعلم منها كيف يحقق هويته ودوره وبما أن مجتمعاتنا تخضع لنوع معين من المعايير والقيم الاجتماعية، فإن تقسيم البناء العائلي ينتهي إلى الثبات على مركزين: ذكر وأنثى، فمنذ الولادة يتميز الذكر بالاستقبال بإفراط كبير عكس الأنثى، وحتى إن مجيء جنسها يتوقف عليه مستقبل الأم، فالعائلة كلها تنتظر جنس المولود الجديد، حيث تكون الأم عرضة للطلاق أو بالدخول عليها بعروس ثان، بسبب إنجابها للإناث ولو للحمل الأول والثاني، فميلاد الصبي في أية أسرة جزائرية يستقبل بحماس أكبر من ميلاد البنت، والسبب أن الأب يرى فيه حقيقة رفيقا في أشغاله ووريثا لأرض الأسرة ووصيا على الأم والأخوات بعد موته. هذا المركز يربى عليه الذكر خلال التنشئة الاجتماعية. إن تجيل الذكر جعل من الأنثى كائنا ضعيفا محمّل بالتّخيلات التي فُرضت عليها من الأنا الأبويّ.

فبعد التمييز في الترحيب يأتي التمييز في طبيعة الألعاب والمكانة والتقديم والتأخير، وحتى في تناول الغذاء (محاباة الذكر)، ثم تقمص الأدوار الاجتماعية من خلال الألعاب ولا يمكن أن يخترق جنس معين دورا في الألعاب الممارسة كأن تقوم الأنثى مثلا بدور المحارب (جندي أو شرطي) أو أن يقوم الذكر بدور الأم، حيث يغسل الأواني ويطبخ مأكولات، وحتى في حالات المرض لا تحاول الأم أن تطلب من ابنها إعداد الطعام أو أن يسرح شعر أخته. فالطفل -ذكرا كان أو أنثى- يتعلم منذ صغره أدوارا جنسية وهذه الصورة تلازم ملاحظاته اليومية إلى أن يحتك بواقع اجتماعي جديد وقد يندهش أحيانا لما يرى أن هناك انقلابا في الأدوار.

فالدور في أصله آلية لتنظيم وتكييف السلوك الإنساني، يستلزم بلوغ مستوى معين من النضج وتحمل المسؤولية، ولما كانت الأسرة الجزائرية والعربية في عمومها تستبق تكوين المكانة وتنشئ صغارها على تقمص الأدوار مبكرا، فهي تساهم في تكوين مفهوم الوضع الذي يعني الاقتناع بفكرة أنه يجب على كل الأفراد بالضرورة أن يشغلوا موقعا واحدا فقط في المجال الاجتماعي.

على أساس هذا الأداء يمكن فهم وتفسير بعض السلوكيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للرجال والنساء في مجتمع محدد في سياق عملية تأكيد للهويات المتوقعة. فإذا كان أداء الإناث تظهر الليونة مثلا في مواقف اجتماعية معينة أو أن يميل أداء الذكور إلى الحزم والشدة في مواقف أخرى، فهي في كلتا الحالتين مواقف منطقية ضمن هويتها، وقد يتبنى أحدهما أداء ينتمي إلى الجنس الآخر، فقد يُقبل منه في إطاره الوظيفي أما إذا زاد هذا التصرف إلى حد تقمص دورا جنسيا تبدو مظاهره في الحركات واللغة والإيماءات فحينئذ تسحب منه شرعية هوية النوع الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك الثقافة التي تمتلك سلطة مادية أو رمزية على شخصية معتقدها، حيث يتعلم الرضيع والطفل والراشد قيم جماعته من خلال المشاركة في نسق الالتزامات المتبادلة بين الأقارب، وفي عمليات التنظيم الاقتصادي وفي الطقوس والمراسيم الدينية وجلسات قص الأساطير والحكايات الدينية وغيرها. ومن هنا يتعلم وتتضح لديه الفكرة حول الدور انطلاقا من القيم التي اكتسبها، ذلك أن القيم هي نسق الأدوار التي لا توجد مستقلة عن ثقافة المجتمع، فالقيم تربط الأدوار بالإطار التنظيمي العام للجماعة، فبغير هذه القيم التي تُكوّن الأدوار تعجز عملية التفاعل عن الاستمرار والثبات، فالقيم هي من العناصر الأساسية في تركيب الدور، ذلك أنها تحدد مجموعة الأدوار الاجتماعية السائدة في الجماعة وكيفية أداء السلوك المرتبط بها.

ومما هو متعارف عليه أن هذه القيم تكون مستمرة وثابتة في جيل معين، لكن هذا الاستقرار يتحول من صورته المطلقة إلى صورة نسبية لما تتعرض هذه القيم إلى تغير اجتماعي وبخاصة في الحدود الزمنية الفاصلة بين أفول قيم مرحلة وبين بداية نشوء قيم في مرحلة جديدة، حيث ينشأ في البداية صراعا على المستوى النفسي والاجتماعي ويستمر إلى أن يستقر الوضع على سيادة قيمة معينة دون غيرها.

فأما على المستوى النفسي فإن الصراع كما عرفه شابنن في قاموسه بأنه: التواجد المتزامن لدافعين متناقضين أو أكثر عند نفس الفرد أو الجماعة والذي يؤدي إلى التآزم النفسي والتوتر الذهني.

فالعاملان (الثقافي والاقتصادي) كان من نتائج فعلهما التغييري ما يلي:

- اضطرار المرأة للخروج للعمل لأسباب اقتصادية إما لمساعدة الزوج أو تلبية حاجياتها بسبب الفقر أو تحقيقا لمكانتها، حيث أننا نلاحظ ارتفاع نسبة تدرس الفتيات وانسحابها التدريجي من عالم

المنزل وأشغاله الأثوية، وإقبالها على العمل الوظيفي العام والخاص نتيجة بروز هامش كبير من الحرية والاستقلالية المادية والجنسية خارج الأسرة والمنزل، وهذا يعتبر أكبر تغير اجتماعي حدث في العقود الثلاث الأخيرة.

- تقلص حجم الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.
- الانتقال من البدو إلى الحضر أو من الزراعة وتربية المواشي التي تضمن التعاون وضمان الأمن الغذائي إلى الحياة المدنية التي تتناقص فيها المساعدة الاجتماعية.
- تقلص المهام التوجيهية للأولاد وانحصارها في الأبوين فقط بعدما كانت ممتدة في الأسرة الكبيرة وحتى في العشيرة.
- تقاسم المهام الرئاسية والقيادية للأسرة بين الزوجين بعدما كانت أصلا من مهام الرجل.
- مخلفات العشيرة السوداء (تزايد عدد الأرامل و اليتامى).
- أثر التحولات الاقتصادية وتقلص مناصب الشغل مع تزايد عدد الخريجين من معاهد التكوين والجامعات.

المحصلات الكلية للتغيير الاجتماعي في الجزائر وخصوصا التصنيع السريع.

إضافة إلى الانفتاح الذي نعيشه بفعل العولمة التي حملتها وسائل الإعلام والاتصال وبالتالي إغراق القيم التقليدية بالنماذج الغربية، حيث أصبح الجيل البيني يعيش مرحلة بيثقافية.

هذه الأسباب التي كانت وراء بداية ظهور أنماط جديدة في التفكير وتقمص الأدوار الوظيفية في المجتمع ومهدت الطريق إلى العبور الوظيفي بين الجنسين سوف تدفع الجيل البيني (الانتقالي) إلى أن يعيشها في شتى صور الاضطراب وتناقض بين ما نشأ وتآلف عليه من جهة، وبين ما يلامسه واقعا من تغير من جهة أخرى.

هذه الفترة الانتقالية مع تزايد ظهور أداء أدوار جديدة تجعل من عملية التقبل، وحتى مسابقتها والتكيف معها -لما يكون الفرد فيها مستهدفا مباشرة- محل اهتمام من الناحية النفسية والاجتماعية كونها تظهر أثارا تستدعي الاهتمام والتي نلخصها في:

- ظهور وانتشار أمراض عضوية كالقرحة المعدية والقولون والسمنة تعود أساسا إلى تغير التنظيم الغذائي بسبب انخراط الأنثى المتزوجة في وظيفة وعزوف الأزواج عن القيام بالمهام المنزلية وبذلك الانتقال إلى التغذية السريعة.

- انتشار إصابات الأطفال في المنازل بسبب غياب الوالدين (جروح، حروق، كسور...) وقيامهم بأشغال البيت كالطهي والغسل.

- تنامي الانحرافات الأخلاقية في المنازل بسبب غياب الوالدين (تحرشات جنسية، زنا المحارم) وكذا تعويض الأم بجليسة الأطفال.

- انتشار أمراض نفسية ناتجة من الحرمان العاطفي نتيجة غياب الأم أو استبدالها بجليس الأطفال.
- دفع الأطفال إلى الرياض لأتفه الأسباب، حيث أن الأمهات ماكثات البيوت دخلن هذه الموضة. قد يعارض البعض في مدى الوقع الذي تركه هذا العبور الوظيفي وعن الآثار الناجمة عنه، لكن واقع الأمر يؤكد أن هشاشة وصحة الأسرة متغيرة، وكما أن المناعة الذاتية متغيرة فكذلك صلابة الحياة الأسرية.

قد يمر بعض الأفراد في أسر معينة هذا الانتقال دون حدوث اضطرابات، إلا أن الصلابة والمقاومة متوقفة على عدة عوامل متداخلة ومتشابكة، بداية بطبيعة شخصية الفرد داخل الأسرة، إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تحددها طبيعة التناغم بين الزوجين ووصولاً إلى الثقافة المجتمعية السائدة وطبيعة المعرفة المقدمة في مناهج التعليم.

إن جودة الحياة الأسرة تستلزم الاستقرار المكاني كما تستلزم الثبات والسكون في طبيعة العلاقات التواصلية، كما تتطلب الكثير من الانتقال السلس في التغيرات لأداء الوظائف والأدوار، كما تستدعي ليس فقط الوعي بحدوث التغير بل بالوعي بطبيعة المرحلة الجيلية التي يحدث فيها الانتقال والتغير.

للمحاضرة مراجع